المبحث الثانى
تطوير الخطاب الدينى

المطلب الأول
العملية التعليمية

تمهيد:

الثقافة الإسلامية من مقومات الثقافة العامة ومكوناتها الرئيسية والمهمة للإنسان المسلم، وهى ثرية حية تغطى جوانب الحياة الإنسانية كلها: الاعتقادية والتشريعية والأخلاقية، بما فيها من الأصالة متمثلة فى مصادر نصية (القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة) وعقلية (الإجماع والقياس) وما تولد منها من علوم ومعارف فى أصول الدين والشريعة الإسلامية واللغة العربية وآدابها، ومساق الثقافة الإسلامية فى العملية التعليمية:

أ - **الأصلية**: مراحل أولية ومتدرجة ومتصاعدة: المعاهد الدينية الأزهرية: الابتدائية والإعدادية «المتوسطة» والجامعية بدرجاتها.

ب - **المساعدة**: مراكز الثقافة الإسلامية دراسات حرة لمؤسسات حكومية ومدنية أهلية.

وفى العملية الدعوية:

أ – الخطابة الدينية ب – الدروس المسجدية

ج – الندوات

كلها مجتمعة بوسائلها المقروءة والمسموعة والمرئية، مع مصادر التعلم (الإصدارات العلمية) تعمل على تحقيق أهداف مهمة:

أ – إعطاء الدارس والمتلقى الفكر الإسلامى الصحيح الجامع بين أصالة دون انكفاء عليها (كالزعم المتسلف والمتشيع) ومعاصرة دون ذوبان فيها (كالدعاوى الحداثية).

ب – المساعدة فى تكوين الهوية والصفة والشخصية المسلمة من خلال المعرفة السليمة.

ج – الإلمام برسالة الفكر الإسلامى والمساهمة فى القدرة على التعامل مع قضايا معاصرة، وإمكانية الحلول ومواجهة المشكلات.

لأجل هذا وما يناظره ويماثله وما يشابهه تجىء هذه السطور لتشخيص داء ووصف دواء لمن يهمه (صحيح الثقافة):

أولًا: تراجع العملية التعليمية الإسلامية:

من المفترض أن تكون هذه العملية التعليمية تخصصية تعنى بكم وافر من العلوم والمعارف التخصصية وفق توصيفات تعليمية محكمة، لصقل الشخصية الإسلامية، وملء فراغ روحى لدى الناشئة يترتب على عدم شغله توجه من لهم تطلعات دينية فطرية أو بمؤثرات (وسائل جذب دعوية لدى جماعات وفرق وطرق) الجنوح للتجنيد فى جماعات الفكر

المغالى (المتسلفة بفصائلها والمتشيعة الإمامية) والعنف المسلح (فصائل قتالية منحدرة عن العنف الفكرى): الإخوان، السلفية الجهادية، التكفير والهجرة، القاعدة، طالبان، داعش، بوكو حرام..... إلخ.

من أسباب تراجع العملية التعليمية الإسلامية:

١- غياب أخلاقيات مهنة التعليم:

التعليم الإسلامى بدأ فى صدر الإسلام عملًا دينيًا قربة لله - ﷻ - ثم تحول إلى صناعة وحرفة ثم إلى مهنة لها آلياتها مكتوبة أو متعارف عليها، فكانت العملية التعليمية الإسلامية لها أخلاقيات صنفت فيها مصنفات نفيسة (مهملة حاليًا!) منها:

- تذكرة السامع والمتكلم فى آداب العالم والمتعلم «بدر الدين بن جماعة».
- «جامع العلم وفضله» لابن عبد البر القرطبى.
- «إحياء علوم الدين» للإمام أبى حامد الغزالى.

وكتب باحثون أكاديميون وتربويون أبحاثًا طيبة (مهملة حاليًا فى الدراسات التعليمية ذات صلة بتخريج وتأهيل المعلمين والمحاضرين) تدور حول قضايا مهمة للغاية منها:

متطلبات العملية التعليمية عامة والإسلامية خاصة، القيم والأخلاق وأخلاقيات العملية التعليمية، وشخصية المعلم، من خلال هذه الأخلاقيات الدينية، والعلاقات الإنسانية فى إطار مهنة التعليم من حيث علاقات المعلم فى مهنته ومع مجتمعه، وصحة المعلم النفسية وتوافق المعلم المهنى، وتقويم العلمية التعليمية، والرقابة، وإمكانية عمل (ميثاق شرف المعلم).

هذه القضايا إذا أحسن الاستيعاب والطرح والعرض والتأصيل والتنظير تساعد معلم العلوم الإسلامية بأنواعها على أمور مهمة لنجاح العلمية التعليمية منها:

أ - الوعى بالمهام الرئيسية.

ب - المسئوليات التعليمية والتربوية الملقاة على عاتقه بوصفه معلمًا

ج - المساعدة على تبنى مواقف واتجاهات إيجابية نحو العملية التعليمية وإدراك المسئولية التى تجعله يمارس (رسالة) لا مجرد وظيفة ومهنة.

٢ - سطحية التوصيفات (المناهج) الدراسية:

فى العمل السليم لوضع توصيفات (مناهج) للمراحل الدراسية، تكون بورش مشتركة بين: أكاديمين وتربويين معًا.

الواقع فى بلاد عربية وإسلامية غير هذا!!

فى الأزهر الشريف:

أ - **ما قبل الجامعة**: يقوم مشايخ فى الإدارة المركزية مثلًا بوضع هذه المناهج مجرد عناوين، ومراجع تراثية معظمها غير ذى جدوى لا تتصل بفقه الواقع ولا المراحل العمرية للدارس وتدور حول مجادلات بين مدارس علمية تراثية وآراء مدارس فى علوم تراثية، مع موضوعات معظمها لا يتصل بفقه الواقع، وتعنى بمذهبيات، والتعديلات تأتى مرتجلة حسب نظرة قيادات فى الأزهر وغالبًا للسيئ، وعلى حساب المقررات الشرعية والعربية لصالح المقررات

الثقافيــة (المدنية)!، والانقياد لنظم التربية والتعليم فى الامتحانات الدراسية وغيرها.

- **فى كليات الجامعة**: يناط بالأقســام العلميــة وضع الخطط والمراجع ولا توجد ورش لأكاديميين وتربويين، بل قرارات من الأقســام تصعد لمجالــس أعلى (الكلية ثم الجامعة) أمــا محتوى المقررات الجامعية (فيمــا يتصل بالدراســات الإســلامية علوم أصول الدين، الشــريعة الإسلامية)، (واللغة العربية وآدابها) معظمها مساجلات جدلية بين آراء ومذاهب واتجاهات علمية تراثية فمثلًا:

جــدال عقيم بواســطة علــم (المنطق) القديم بين مدرســة الأشــاعرة والماتردية والمعتزلة، وبعــض أئمة علوم فى علوم العقيدة، أصول الفقه، مدرســة البصريين والكوفيين... إلخ فــى علم النحو، مذاهب فقهية فى الفقه المقارن بين المذاهب التراثية الموروثة (الحنفية والمالكية والشــافعية والحنابلة والظاهرية) والشيعة الإمامية والزيدية والإباضية.

وتشــيع ثقافة الجدل التراثى، الذى لا يجد الدارس غير المستوعب ســوى مجرد الحفظ والصــم لمجرد أداء الامتحانــات، ولا يظفر بطائل لا لنفســه ولا غــيره (يلاحظ عدم وجــود حاليًا للأشــاعرة ولا المعتزلة ولا الكوفيين ولا البصريين ولا الظاهرية)!!.

وجاء نظام الفصل الدراســى الأول والثانى (التيرم) ليضرب الدراسة فى مقتل فخلاصة أسابيع الدراسة لكل فصل ٨ أسابيع فى شهرين فى الواقع!

مع لجوء معظم المحاضرين لحذف أجزاء من مقررات دراسية بدعوى التخفيف عن كاهل الطلاب، لتكتمل المأساة، بدراسة بعض مسائل تمثل نسبة ضئيلة للغاية بالإضافة إلى تغييرات فجائية على المقررات، أما المراجع الأصلية لطلاب الكليات - والمساعدة مهملة تمامًا ولا وجود لها غالبًا - فمن السطحية بمكان للعجلة ولمراعاة تكلفة الطباعة والعائد المادى المتحصل تأتى مذكرات سطحية!.

هذه الأمور عادت سلبًا على العملية التعليمية، قسرًا يتجه من يتجه لأشياخ فى جماعات وفرق، يروون بتعاليمهم وأدبياتهم ومرجعياتهم ظمأ العمق فى العلوم الإسلامية، فيتولد فيهم العنف الفكرى المؤدى بعده إلى العنف المسلح!.

الشغل الشاغل لقيادات الأعمال التعليمية تصريف الأعمال الإدارية الروتينية الرتيبة، والتنصل من أية مسئوليات، وغالبًا تكون هذه القيادات مختارة منتقاة بمعايير ليست منها أو فيها (الكفاءة) وعلى أبواب التقاعد الوظيفى، فلا ابتكار ولا تطوير ولا تحديث!!.

٣ - اهتزاز شخصية المعلم:

معلم المقررات الإسلامية - مع المسامحة - غير مؤهل تربويًا لهذه المهمة، ويؤديها دون شعور جاد، بعملية آلية رتيبة، ومكمن الخطورة فيما لو كان تابعًا لأفكار جماعات وفرق، فيساهم إلى حد كبير مع هذا الاهتزاز والتشويش إلى تفريخ مجندين على قدر من التعصب والتمذهب والتحزب لهذه التيارات.

فيتم حشو ذهنه بثقافات لا تمت لما يدرسه بصلة، ويتخرج من المعاهد إلى الكليات محملاً بهذا الفكر، ويتخرج منها قنبلة نارية فكرية فى معاهد ومساجد وإعلام (تأمل أعداد مجندين من إخوان ومتسلفة ومتصوفة ومتشيعة بمؤسسات تعليمية دينية).

ما سلف ذكره فى مصر على وجه الخصوص.

فى غير مصر فالدراسة للعلوم الإسلامية مذهبية فعلى سبيل المثال:

المملكة العربية السعودية: فى العقيدة آراء ابن تيمية وابن القيم، ومحمد بن عبد الوهاب – رحمهم الله تعالى – وفى الفقه المذهب الحنبلى.

سلطة عمان: المذهب الإباضى.

إيران: المذهب الشيعى الإمامى الجعفرى الاثنا عشرى بعلومه المذهبية.

اليمن: خليط بين آراء الشيعة الزيدية، والشافعية السنية.

وباقى الدول: حسب التأثر بهذه الاتجاهات، أو دراسة هشة، تسيطر عليها مؤسسات خاصة ربحية فى المقام الأول.

وجود درجات علمية غير جادة: توجد فى الساحة كيانات خاصة مانحة لما تسمى درجات علمية (ماجستير ودكتوراه) وفق برامج غير مؤهلة لتخريج باحث جاد، تستقطب حالمين بألقاب علمية منها ما هو موجود ببريطانيا، وفى السودان، واليمن ومصر وباكستان، تحت

مسمى جامعات، وهى أقرب إلى «دكاكين» بيع درجات علمية، مما مكن أدعياء وجهلاء من تولى مهام رفيعة ببلادهم، ولجأ آخرون إلى عمل ما يسمى (معادلات) وأضفى آخرون إلى هذه الدرجات المنسوبة إلى العلوم الإسلامية، بما يسمى أبحاث منقولة عن جهاز الشبكة العنكبوتية (النت) أو من كليات معتمدة كالأزهر الشريف، ونقلت هذه الأبحاث زورًا بأسماء هؤلاء فى مقار هذه الكيانات الدخيلة، وصار لقب (دكتور) كلأ مباحًا لمن يملك العملات الصعبة (الدولار واليورو).

ولا تعفى مؤسسات رسمية معتمدة فى جامعات من تسهيل منح درجات علمية تؤثر فيها مجاملات ووساطات ومداهنة وما لا يحسن ذكره فى بعضها، والاستهانة بالأمانة العلمية فى الاقتباس، والكتابة فى موضوعات منفصلة عن فقه الواقع، والترقى لدرجات عليا (أستاذ مساعد، أستاذ) يشوبها إذلال ومجاملات وما تمتلأ به محاكم لدعاوى قضائية ومعظم أبحاث الترقية لا تضيف جديدًا (راجع لوائح الترقيات).

أما ما سوى المعاهد والكليات الدينية فمقرر التربية الدينية هزيل سطحى لا يسمن ولا يغنى من جوع، ولابد لملء فراغ وجدانى ولتدابير وقائية عمل مقرر (الثقافة الإسلامية) فى مراحل التعليم يعنى بفقه الواقع ومكارم الأخلاق مادة أساسية فى كل مراحل التعليم حتى الجامعة.

وعليه فمستقبل العملية التعليمية المكون الأعظم للثقافة الإسلامية فى خطر داهم لما سلف بيانه:

١ - غياب أخلاقيات مهنة التعليم.

٢ - سطحية مقررات دراسية.

٣ – اهتزاز شخصية المعلم.
٤ – فوضى درجات علمية.

إذا علم هذا

فإن حاضر ومستقبل الثقافة الإسلامية والتى تعد العملية التعليمية أهم وسائلها ومؤثراتها بحاجة إلى فاعلية جادة منضبطة حازمة وأقترح :

١ – تأصيل أداء العملية التعليمية كرسالة وليست مجرد (مهنة أو وظيفة).
٢ – حسن اختيار قيادات العملية التعليمية من حيث الكفاءة والمقدرة على البذل والعطاء، والتفرغ لمهام العلمية التعليمية.
٣ – عقد مؤتمرات وعمل بحوث ميدانية واستبيان فى الدول الإسلامية وتبادل الخبرات.
٤ – تأهيل معلم الثقافة الإسلامية فى شتى مراحلها الجامعية وما قبلها فلا تكفى مجرد شهادة أو درجة علمية بل لابد من سلامة الصحة النفسية والتمكن العلمى والسيرة المحمودة.
٥ – تهيئة حياة معيشية لمعلمى الثقافة الإسلامية لائقة.
٦ – تخصيص هيئة علمية أكاديمية تربوية فى إدارات مركزية وجامعات لفحص ومتابعة وتقييم مقررات دراسية، وعمل ورش عمل دورية لعمل توصيفات دراسية بمكوناتها ومراجعها وساعاتها.
٧ – العناية بمصادر التعلم من إصدارات متنوعة، ومجسمات، ووثائق تراثية ومعاصرة ووسائل إيضاح.

٨ - إبعاد الحشو والتكرار والدراسات الجدلية فيما قبل الدراسات العليا.

٩ - مراعاة المراحل السنية لتدريس مصنفات تراثية ومكونات فى مقررات دراسية.

١٠ - إبعاد قوى التعصب والتحزب والتمذهب لجماعات وفرق وطرق عن العملية التعليمية خاصة فيما قبل الجامعية سواء لمعلمين أو متعلمين.

١١ - تدريس مقرر الثقافة الإسلامية مقرر أساسى فى كل مراحل التعليم.

❑❑❑

مراجع مهمة لتوصيف علمى

١ – فلسفة النظام التعليمى وبنية السياسة التربوية، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦م، أحمد حسن عبيد

٢ – التربية فى الإسلام / التعليم فى رأى القابسى، القاهرة الحلبى، ١٩٥٥م، أحمد فؤاد الأهوانى.

٣ – تذكرة السامع والمتكلم فى آداب العالم والمتعلم، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٥٤م بدر الدين ابن جماعة

٤ – إحياء علوم الدين، جـ ١، القاهرة، دار الكتب العربية، أبو حامد الغزالى.

٥ – أخلاقيات المهنة، ط١، دار الكتاب الذهبى للطباعة والنشر، والمكتبة العربية، الأردن، عمان، رشيد عبد الحميد ومحمود الحيارى.

٦ – التربية وطرق التدريس، جـ ٢، ط ٧، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م، صالح عبد العزيز.

٧ – جامع بيان العلم وفضله، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، جـ ١ – ٢، عام ١٩٦٨م، ابن عبد البر القرطبى.

٨ – الحضارة العربية والإسلامية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، على حسنى الخربوطلى.

٩ – مهنة التعليم فى التراث العربى، وانعكاساتها فى التعليم المعاصر، المنظمة العربية للتربيـــة والثقافة والعلوم، إدارة التربية الوثيقة رقم ٦، مسقط ١٩٧٩م، محمود قمبر.
١٠ – بحـــوث فـــى التربية، طـــ ١، القاهرة، مكتبـــة الأنجلو المصرية ١٩٧٠م، نازلى صالح أحمد.
١١ – بنـــاء وظيفى حديد لمهنة التعليم، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – إدارة التربية الوثيقة رقم ٦، مسقط ١٩٧٩م نبيل عامر.
١٢ – أخلاقيـــات مهنـــة التعليم، د / توفيـــق مرعى، د / أحمد بلقيس طبعة سلطنة عمان ١٩٩٥م.

❑❑❑

آلية عمل توصيفات (خطط تعليمية وبحثية)

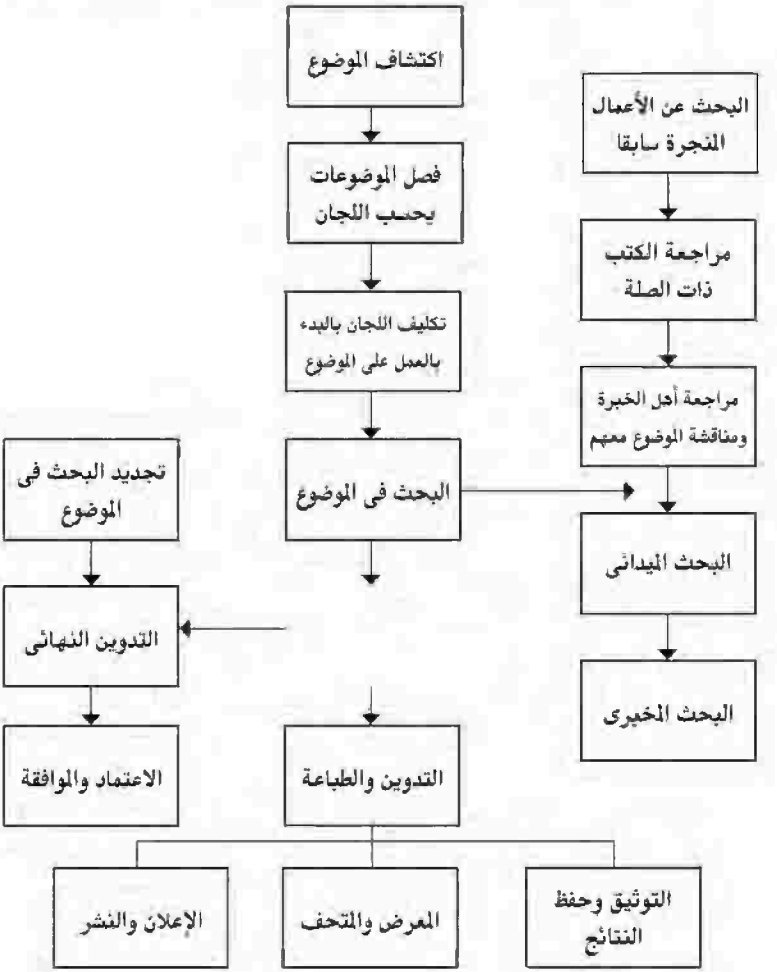

المطلب الثانى
نظرات فى الدعوة ووسائلها

- الدعوة الإسلامية من المفترض أنها علم له أصوله وقواعده ومناهجه وأصوله وجوانبه والتى تشتمل على فقه: أصول الدعوة وخصائصها ومناهجها والإلمام بأركانها من جهة تأصيل وتنظير: ماهية الدعوة، وشخص الداعية، وحال المدعو.
- علم الدعوة هذا لاحظ له عند القائمين على العملية الدعوية فى مؤسسات حكومية معتمدة أو خاصة، ولا عند المشتغلين بالأمور الدعوية، مما عاد سلبًا على فاعلين متلقين فأصبحت الدعوة أعمالاً بدون روح.
- بالاستقراء فى الواقع فإن الدعوة الإسلامية بالنظر إلى وسائلها وأهدافها تمر بأزمات وتحديات من هنا تجب العناية بعلم الدعوة فى جهات تعليمية تخصصية كمكون ثقافى فمن العجب أن يشار إليه فى أقسام وكليات الدعوة فحسب، بينما الكثرة الكاثرة من القائمين عليها من غيرها (كليات الشريعة، اللغة العربية، الدراسات الإسلامية.. إلخ) وغيرها فى جمعيات ثقافية تمارس أعمالاً دعوية فى مساجدها كثيرة العدد من معتنقى أفكارها المذهبية غالبًا فلا أثر من علم لديهم عن علم «الدعوة» والخطاب الدينى حقيقته يجب إيجاده كمكون ثقافى محسوس ملموس له قواعده ومناهجه ووسائله ومعالمه ومقاصده!!.

إذا علم هذا

فمحاولة لتشخيص داء ووصف دواء.

الدعوة الإسلامية: فى الأصل والواقع علم كما سلف، فيه فقه وفكر، يحمله مؤهلون ممن لهم كفاءة وظيفية (من أعلى الوظائف الدينية المعروفة من صدر الإسلام) تتمثل فيمن تتوافر فيه شمولية الفكرة وعموم الدراية بمعالم ومكونات الدين الحق الرئيسية، قال الله - ﷻ -: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾[1]، والداعية من عالم وإمام وخطيب وواعظ وإعلامى إسلامى (حاليًا) هو ذلك الشخص الذى يتعلم ركائز الدعوة وأساليبها المعتمدة التراثية والمعاصرة وتأثيرها على المجتمع، الفاقة لفقه الدعوة، الذى أوقف حياته على التعلم والتعليم والتحمل والإبلاغ، والجامع بين الأصالة دون انكفاء عليها والمعاصرة دون ذوبان فيها، الدارس لفقه المقاصد والمصالح، المتمرس على معالجات حكيمة، الفاهم للحكمة الدعوية (لا يفتخر العلماء بكثرة العقاقير بل بجودة التدابير)، **الذى يتجنب مزالق ومهالك منها:**

١ - خدمة مذهبية منسوبة إلى الدين مثل السلفية المدعاة، المتصوفة، المتشيعية، أو حزبية سياسية كالإخوان والشيعة الإمامية، أو تنظيمات وميليشيات العنف المسلح كالسلفية الجهادية بشتى فرقها المعروفة والمجهولة، الحاضرة، والآتية !! كالقاعدة وطالبان وأنصار بيت المقدس وداعش... إلخ.

---

(١) الآية ٨٣ من سورة النساء.

الداعيــة الحق الذى يتجنب مخاطبة العوام بمــا لا يعقلون، البعيد عن دقائق علم الكلام، وعن المذهبيات الفقهية، المتجنب للتأويل الفاسد لنصوص الشرع المطهر.

بالاستقراء فى فقه الواقع فإن الأعمال الدعوية يشوبها قصور ما بعده قصور:

١ - **المؤسسات الدعوية الحكومية المعتمدة:** قياداتها منتقاة مختارة بمعايير لا تستند إلى (الكفاءة) بل ترضية أو توصية أو تزكية من جهات سيادية معروفة لعوامل شللية ووساطة ومحسوبية وما أشبه، ومعظمها من غير العاملين بالأعمال الدعوية، مثقلون بتصريف الأعباء الإدارية القاضى على الوقت والطاقة، مع وجود صراعات بين شخصيات داخلها للوثوب على مهام ومناصب وامتيازات دنيوية !، مع تشعب المهام لتلك المؤسسة.

٢ - **مؤسسات خاصة أهلية:** مثل «جمعيات» «ومؤخرًا أحزاب» خلفية دينية، و «فرق» و «طرق» فوجد دعاة مذهبيون لخدمة مذهب فى الدين لا خدمة الدين نفسه، فالشاغل الأكبر لمنسوبى هذه المؤسسات الانتصار لمبادئ وأدبيات ومرجعيات من يقلدهم ويتعصب ويتحزب لهم والأمثلة معروفة.

٣ - **الدعاة:** أساتذة الجامعات المتخصصون فى علوم أصول الدين والشريعة الإسلامية واللغة العربية، يؤدون مهامًا دعوية إما لتحسين دخول مالية مساعدة فى حياة معيشية بمكافآت هزيلة من مؤسسات حكومية، أو سخية من مؤسسات خاصة أهلية وبالتالى

فالتواجد فى الأخيرة ملحوظ، ومنهم من يؤديها هواية أو مساهمة بمجهود فردى.

والجامعات المعتمدة كجامعة الأزهر لا تعلم عنهم شيئًا ولا توجد قاعدة بيانات ! ولا خطط، سوى بعض الموصى عليهم لاعتبارات لا يحسن ذكرها.

إمام المسجد: همه الأكبر - غالبًا - مهنة أو وظيفة للارتزاق والكسب المعيشى والحياتى، لا يستشعر أنها (رسالة) يؤدى التكليفات دون شعور دينى، بالكاد يحضر المسجد المعين عليه للتوقيع فى دفتر المواظبة، ولا يتفاعل مع رواد المسجد ولا قاطنى منطقة، وخطبة من صياغته تدور حول أمور الترغيب والترهيب وقد ينزلق لاعتبارات معينة إلى محاذير سياسية (خطباء الإخوان والسلفية، والحزب الحاكم فى أى زمن مثال) ومنهم من يمتهن مهنًا إضافية على حساب عمله الأصلى، ومنهم من اجتاز اختبارات التعيين وليس مؤهلاً، ومنهم من هو فاقد العدالة الشرعية فى مجتمعه، يساهم فى مناسبات أو أماكن غير لائقة) وكلها تعود سلبًا على تأثيره.

خطيب أهلى أو حر: غالبًا ما يتبع جمعية ثقافية أو تيار فكرى. وهذا مجرد بوق لثقافة من يتبعه لأنه والحالة هذه صار تابعًا لا متبوعًا، ومكمن الخطورة تلبيسه للحق بالباطل !

وتأتى رقابة أمنية غاشمة وملاحقات أمنية غير واعية لدعاة وخطباء.

تشتت العمل الدعوى بين مؤسسات معتمدة تعمل بنظام جزر منعزلة وجمعيات ثقافية بالتضامن الاجتماعى وغيرها، تيارات فكرية متعارضة

متناقضة، تبنى قضايا لا تتصل بفقه الواقع، أو لا يحس إشغال عوام الناس بها (الخوض فى ألفاظ موهمة لتشبيه الخالق - سبحانه وتعالى - بالمخلوق، وما مائلها من قضايا عقائدية من الواجب أن تكون بأيدى العلماء فى الأعمال البحثية وغيبيات ونشرات أخبار سياسية)!!.

السعى إلى شهرة جماهيرية بمرويات سقيمة خارجة عن الرواية المقبولة والدراية المعقولة، فصار الحق يعرف بالرجال على خلاف (يعرف الرجال بالحق، ولا يعرف الحق بالرجال) وصارت لهؤلاء هالات قداسة تتحد فى المعانى وإن اختلفت فى المبانى، فالشخصية الدعوية المرجعية لدى الشيعة والمتسلفة والإخوان والمتصوفة هى من حيث الإبهار والتبعية!.

هذه العوامل مجتمعة أو متفرقة غالبًا عادت سلبًا على تأثير الدعوة كعامل ثقافى للعقل المسلم إلى عامل تمذهب وتحزب وتعصب، وعامل تنفير، مما أوجد فراغًا روحيًا هائلًا، وتشتتًا، بل وتشكك وتشكيك وربما إلحاد.

مقترحات لحسن أداء الدعوة الإسلامية

إن حسن فهم الدين الحق، وحسن عرضه، من الأهمية بمكان، ضمانا للأمن المجتمعى والأمن الثقافى، وعليه فأقترح.

أولًا: إنشاء وزارة (الشئون الدينية) برئاسة وزير مسلم - على كفاءة علمية تخصصية ودون أية مذهبية فكرية أو سياسية - بها:

هيئة الشئون الإسلامية: تضم «المجلس الأعلى للدعوة الإسلامية» وإدارات فنية لحسن وجودة الأعمال الدعوية يضطلع بوضع الخطط

والآليـة والأعمـال البحثية والمهنية والإدارية وحـدة متكاملة مع الأخذ فى العضوية عدة شـخصيات من تيـارات فكرية لوضع منهجية دعوية مـن التركيز بالأصول العامة المتفـق عليها أو المجمع عليها، والبعد عن قواصم ومحاذير ومخاطر فى الأعمال الدعوية وتضم كل المساجد لإشرافه وقصر الخطب على المسجد الجامع العتيق، ويحظر تمامًا على جمعيات ثقافية وتيارات فكرية مذهبية الاشتغال بالأعمال الدعوية مطلقًا، ويمنع غير المتخصص لذلك ويشـترط الحصول على مؤهل دراسـى لا يقل عن «العالمية الليسانس» أو بكالوريوس فى دراسات إسلامية بجامعة معتمدة (الأزهر وما يناظره).

ويحظر إنشـاء ما يسمى (معاهد إعداد دعاة) لخطورتها على صحيح الدين، وتبنيها لفكر التكفير والتشـريك والتفسيق والتبديع، مع قبولها لحامل شـهادات متدنية مدنية !، ويقوم بالتدريس محاضرون معظمهم محمـل بفكر جهات هـذه الكيانات، فيضفى بعملـه ودرجاته العلمية مشروعية على الأفكار المنحرفة، والمفاهيم المغلوطة.

ثانيًـا: تضم الأوقاف (الأموال النقدية والعينيـة) إلى بيت المال للإدارة والصرف والاسـتثمار ضمن وزارة المالية علـى أن تكون العوائد مخصصة للدعوة الإسلامية فقط.

ثالثًـا: العناية بالإمـام الزائر: تكون مهمته التواصل مع رواد المسـجد والمنطقـة، وتفقد الأحـوال وعيادة المرضى وتشـييع الجنائز، ومحاورة منحرفين، ويعان ببدل نقدى مناسب.

رابعًـا: تفعيل العمل الدعوى فى مؤسسـات تعليمية تخصصية وجعل مسـاهمات دعـاة من عوامـل الترقيـة والابتعـاث والمناصب

ومساهمات محالين إلى التقاعد متخصصين ببدل نقدى ملائم مع ترك الصياغة لأداء الخطيب.

خامسًا: جعل خطبة موحدة تعنى بموضوع عام ذى عناصر ومحاور إلزامية، تتصل بفقه الواقع.

سادسًا: الإفادة من أقسام ومؤسسات علمية أكاديمية كلية الدعوة الإسلامية، كلية التربية، واستقدام علماء وخبراء فى المجلس الأعلى للدعوة فى وزارة الشئون الدينية.

سابعًا: التدقيق فى اختيار أئمة مساجد ووعاظ، وتنقية العمل الدعوى من دخلاء ومتعالمين ومتمذهبين.

ومما ينبه عليه وينوه به حتمية عقد مؤتمر عام لوزراء الأوقاف والشئون الدينية بالبلاد الإسلامية لإصدار قرارات ملزمة منها :

- عمل إصدارات من أكابر علماء كل قطر إسلامى لتفنيد شبه جماعات وفرق: التكفير، الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - عمليات استحلال الدماء والأعراض والأموال، الخلافة، الإمامة، الجاهلية، الحاكمية، الهجرة (الاعتزال).... إلخ، وعدم التصدير المذهبى.
- عمل قوافل دعوية جادة ليست صورية فى تجمعات شبابية: مؤسسات تعليمية، مراكز شباب، قصور ثقافة ووسط مجتمعات عمالية بشركات وفى الشئون المعنوية للجيش والشرطة وما أشبه وعمل محاورات وردود.
- عمل إصدارات توعية خاصة فى الشبه والدعاوى لجماعات التشدد والمغالاة لتحصين الناشئة، ومعالجة من جند واستقطب.

- إنشـاء مراكز بحثية تخصصية لحصر الشـبه والمطاعـن ونقدها نقدًا علميًا سليمًا، ولتأصيل الوسطية وقبول الآخر والإخاء الدينى والإخاء الإنسانى وإبراز نفائس وجواهر الدين الحق.

□□□

المطلب الثالث
الإعلام الإسلامى

مواكبة للعصر فالإعلام المرئى (التليفزيون) صار مرجعية الثقافة الدينية لدى الكثرة الكاثرة، فلابد من إنشاء قنوات دينية تخصصية تحمل أسماء:

(المنبر والمحراب) (منبر الإسلام) (منار الإسلام) (منار الدعوة) (دعوة الحق)، (التنبيه).

تقدم (معالم الإسلام) برامج ثقافية جامعة بين الأصالة دون انكفاء عليها، ومعاصرة دون ذوبان فيها، وهناك مقترح لبرامج أساسية بأيدى كبار العلماء التخصصيين غير المذهبيين:

نموذج برامج إسلامية تخصصية
إعداد وتقديم أ.د / أحمد محمود كريمه

البرنامج	مكوناته الرئيسية	مقاصده
معالم الشريعة الإسلامية	• الأدلة الشرعية المتفق عليها • الأحكام الشرعية التكليفية • مراحل التشريع الإسلامى • كبار أئمة الفقه الإسلامى • المذاهب الفقهية ملامحها • مقاصد الشريعة الإسلامية	تبسيط الشريعة الغراء مكون علمى دعوى مهم
معالم الإسلام	• الإيمانيات الرئيسية • الأحكام الشرعية • الأخلاقيات • نفائس وجواهر	التعريف بصحيح الإسلام
قضايا معاصرة	• فكرية مثل تيارات فكرية معاصرة • فقهية مثل مستجدات ومستحدثات	معالجة مفاهيم مغلوطة

كنوز الشريعة الغراء	• المواطنة ، حقوق الإنسان، التسامح، قبول الآخر، التعايش معه ، تكريم المرأة، رعاية المعوقين، حماية البيئة حفظ الوقت، قيمة العقل، قدر العمل والإنتاج، الأصالة والمعاصرة، الاجتهاد... إلخ	علمى تربوى
فاستبقوا الخيرات	عيون آى القرآن الكريم، والأخبار النبوية، وشواهد ووقائع الصالحين قربات عامة قربات موسمية	دعوى ثقافى
مائدة الحوار	طرح قضايا مستجدة مهمة	آداب الحوار
التنبيه	مناقشة فقهية لشبه جماعات وفرق وطرق	لتصحيح أفكار خاطئة

المطلب الرابع
مراكز بحثية تخصصية

تعنى بدراسات بحثية حاضرة ومستقبلية، من أولوياتها: فقه الواقع فقه المقاصد والمآلات، دفع شبه ومطاعن، تقريب بين مذاهب فقهية معتمدة وحصر و حصر شبه جماعات وفرق للنقد العلمى السليم:

التوضيح: فقه الواقع: تنقية كتب التراث الإسلامى من مرويات خارجة عن الرواية المقبولة، والدراية المعقولة خاصة كتب الفقه المذهبى فتمتلئ بركام من أخبار ضعيفة وموضوعة، ويستدل بها وتستنبط منها أحكام يتقيد بها ويلتزم بها مسلمون!!

وتماثلها كتب تفاسير وشروح لأحاديث، وكتب عقيدة.

أما كتب وعظ وإرشاد فالإسرائيليات والقصص السيئة والمشينة تملؤها، ويتمثل بها أئمة ووعاظ مساجد!

توجد **قضايا معاصرة** بحاجة لإظهار وبيان من عينة:

حقوق الإنسان، تكريم المرأة، الطفولة فى الإسلام، رعاية معوقين. حماية البيئة، احترام العقل، إدارة الوقت، الاقتصاد المعاصر.

فقه المقاصد والمآلات: من الأهمية بمكان لرد جموح ظاهريين متعلقين بالظواهر دون بصر بالمقاصد والمآلات التى لو أحسن فهمها لأعانت على حسن استدلال وسلامة استنباط خاصة لقضايا مستجدة نوازل وعوارض وطوارئ، ومتغيرات للمكان والزمان ومراعاة الأحوال، وقد فقه كبار

فقهـاء الصحابة - ﷺ - كسـيدنا على بن أبى طالب وسـيدنا عمر - ﷺ -، والوقائـع والشـواهد غزيرة ومما نوه عليهـا أئمة أعلام كابن القيـم، وأبى حامد الغـزالى، والعز بن عبد السـلام وغيرهم، وباحثون كالطاهر بن عاشور والمؤلف - غفر الله له - وغيرهم.

دفع شبه ومطاعن: معلوم أن قوى التشدد والمغالاة تجند عوام وأشباه متعلمين ومتعالمين بشعارات من عينة: إمامة معصومة، خلافة، حاكمية ولاء، تطبيق الشريعة، تكفير، بدعة، إلخ ما تطفح به أدبيات جماعات وفرق، وتحتاج لبيان فقهى راسخ بأيدى علماء تخصصيين.

كذلك توجد مطاعن من غير مسلمين خاصة فى مجال الإلحاد!!

تقريـب بين مذاهب معتمدة معتبرة: معروف أن العالم الإسـلامى تتنازعه مذاهب رئيسة أهمها:

- السنة والجماعة.
- الشيعة الإمامية.
- الإباضية.
- الشيعة الزيدية.

والصراع الدائر والمرتقب والمخطط تفجير العالم الإسـلامى بالمذهبيات والعرقيات (عرب، أكراد، بلوش) والطائفية الدينية (المسيحيين)، بعدما تم تفجير العالم العربى بصراعات سياسـية بدعاوى وتوجهات وأهداف والدمـاء المراقة، والأعراض المنتهكة والأمـوال المتلفة، وحلول الإرهاب والإرعاب بأوحاله.

وصار - كما سلف - التصدير المذهبى يتولى كبره من السنة والجماعة أتباع العنف الفكرى وفصائل العنف المسـلح، ومن الشيعة الإمامية أتباع العنف الفكرى حتى إشعار آخر.

ولا يعلم ما فى جعبة الشيعة الزيدية ولا الإباضية، ولا ما فى تيارات أخرى كالدعوة والتبليغ.

وروائح التعصب المذهبى فى مرجعيات مقروءة وغيرها، وسوء ظن وتبادل اتهامات، ونبش فى مرويات تراثية كأنها مسلمات لدى هذه المذاهب، وبعث قضايا تاريخية كاستحقاق الخلافة أو الإمامة بعد سيدنا رسول الله - ﷺ - !، وتجديد أحزان لمآسى ومخازى من معارك دامية طاحنة مثل الجمل وصفين والنهروان وكربلاء وما أشبه.

حتمية المعالجات والمداوات والمناظرات توصلًا للحق لذاته، مع لحمة الإيمان، وأخوة الإسلام، وصد غلاة عن بعث معارك وهمية يتولى كبرها عملاء وخونة وجاهلون.

التقريب بين المذاهب الإسلامية

بداية: لست مقلدًا - قلبًا وقالبًا - لمذهب عقائدى إسلامى تراثى أو معاصر مثل: الأشاعرة، المعتزلة، المرجئة، السلفية، الإمامية الاثنا عشرية... إلخ، أو غيرها حاضرًا أو مستقبلًا.

ولست منتسبًا - صفة وهوية - إلى مذهب فقهى إسلامى مثل:

مذاهب أهل السنة والجماعة (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية) ولا مذاهب الشيعة (الجعفرية والزيدية) ولا المذهب الإباضى، ولا غير ذلك حاضرًا أو مستقبلًا.

ولا تابعًا لطرق سلوكية روحية كالصوفية، حاضرًا أو مستقبلًا.

ليست لى انتماءات سياسية مؤيدة أو معارضة إلى أن ألقى الله

– ﷻ –، نسبتى وانتمائى لمسمى (الإسلام) عقيدة وشريعة وسلوكًا، مع الحق حيث كان لقوة دليله أو تحقيقه مصلحة أو دفعه مفسدة.

إذا علم هذا:

- فإن الأزهر الشريف – وأشرف وأعتز بثقافتى الأزهرية – فى مناهجه يدعو إلى التعددية الفكرية والتنوع الفقهى فى المجتمع المسلم، ويواصل حوار الحضارات مع أهل الكتاب خاصة المسيحيين، وهذه محمدة للمرجعية الإسلامية الكبرى المعتمدة المعتبرة – ولله المنة والفضل –، والتقريب بين المذاهب الإسلامية أولى وأهم.
- والحق أن تراثنا التاريخى الإسلامى بحاجة إلى قراءة منصفة دقيقة عميقة عادلة لإعطاء كل ذى حق حقه، بعيدًا عن مرويات معظمها كتب فى غير عهده السياسى بل فيما يليه مما يفقده التجرد والموضوعية والواقعية، مما ساهم إلى حد كبير إلى مبادئ تراثية متوارثة صارت مسلمات منها ما يؤجج الصراع الفكرى والعرقى والطائفى، والمشهدين مذاهب (السنة والشيعة) لا يحتاج إلى براهين، وما بين بعض أهل السنة كالحنابلة وبين الإباضية لا يفتقر إلى أدلة.

ومما يبعث على الغرابة والنكارة معًا أن تتسع صدور وتفسح عقول لحوار أديان وملل – والصواب حوار حضارات أو ثقافات لأن الأديان والملل لا يفيد فيها وبينها حوارات –، وتغلق مساعى التقريب بين مذاهب إسلامية معاصرة: السنة، والشيعة: الإمامية والزيدية، والإباضية، كلها تتفق فى الأصول العامة لمكونات الدين الحق: الإيمانيات والعمليات،

والإحسانات، وإن كانت لها رؤى فى أصول وفروع مبادئ أو أدبيات مذهبية.

قد كانت مساع مشكورة للتقريب بين هذه المذاهب الإسلامية فيما يعرف بالتقريب ومن رواد ذلك الإمام الراحل مولانا الشيخ محمود شلتوت - رحمه الله تعالى - بفتوى شهيرة وآراء علمية منها:

١ - «إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين بل نقول: إن لكل مسلم الحق فى أن يقلد بادئ ذى بدء أى مذهب من المذاهب المنقولة نقلا صحيحًا، والمدونة أحكامها فى كتبها الخاصة، ولمن قلد مذهبًا من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره، ولا حرج عليه فى شىء من ذلك، وأن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعًا كسائر المذاهب، فينبغى للمسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة، فما كان دين الله، وما كانت شريعته بتابعة لمذهب، أو مقصورة على مذهب، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله - تعالى - يجوز لمن ليس أهلا للنظر والاجتهاد تقليدهم، والعمل بما يقررونه فى فقههم، ولا فرق فى ذلك بين عبادات ومعاملات» ا.هـ [1].

---

(١) مجلة «رسالة الإسلام» الفصلية: العدد ٣، السنة الحادية عشرة فى المحرم ١٣٧٩هـ - يوليو ١٩٥٩م، ص ٢٢٧، ٢٢٨، مجلة «المجتمع العربى» العدد ٣٢، أغسطس ١٩٥٩م، مشيخة الأزهر ج ٢ سنة ١٣٩هـ - ١٩٧٩م. ط الأميرية، تأليف الفاضل / على عبد العظيم، ص ١٨٨.

٢ – «لسنا حرصين على أن تكون دراستنا فى الأزهر لمجرد العلم والتحصيل، إنما نحن ندرس للاستيعاب والفهم، ثم التطبيق والعمل بكل ما يمكن العمل به. وفقه الشيعة مأخوذ ببعض أحكامه فى كثير من القانون عندنا[١]، وكثير من علمائنا عمل ببعض أحكام العبادات عندهم. ونحن إنما نرجع إلى الكتاب والسنة، فمتى لم يخالف الرأى أصلًا من الأصول الإسلامية الصحيحة، ولم يتعارض مع نص شرعى فلا بأس من تطبيقه، والأخذ به، وذلك هو التقريب المنشود، والتيسير المرجو» ا.هـ[٢].

وقد تباينت ردود الأفعال بين مؤيد ومعارض دون تخطى حدود أخلاقيات العمل العلمى السليم، ممن **أيدوا أصحاب الفضيلة**: د/ محمد البهى[٣]، الأستاذ / محمود الشرقاوى[٤]، الشيخ / محمد تقى القمى[٥]، والشيخ / محمد محمد المدنى[٦]، والشيخ / محمد الغزالى[٧] – رحمهم الله جميعًا –.

(١) لعل مراده: الإشهاد على الطلاق فى المحررات والوثائق الرسمية بوزارة العدل.

(٢) مجلة الأزهر العدد ٣، المجلد ٣١، فى ربيع الأول عام ١٣٧٩ هـ – سبتمبر عام ١٩٥٩م، م ص ٣٦٢.

(٣) مجلة الأزهر العدد ٢، المجلد ٣١، صفر عام ١٣٧٩هـ – أغسطس عام ١٩٥٩م، ص ١٣٧ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق: ص ١٤٢ وما بعدها.

(٥) مجلة «رسالة الإسلام» العدد ٤، السنة ١١، جمادى الأولى ١٣٧٩هـ. سبتمبر عام ١٩٥٩م، ص ٣٤٨ وما بعدها.

(٦) المرجع السابق: العدد ٤، السنة ١١، جمادى الأولى عام ١٣٧٩هـ – سبتمبر عام ١٩٥٩م. م ص ٣٧٣ وما بعدها. مجلة الأزهر: العدد ٦، المجلد ٣١، جمادى الأخرة ١٣٧٩هـ – ديسمبر عام ١٩٥٩م، ص: ٥٢٦ وما بعدها.

(٧) مجلة «رسالة الإسلام» العدد ٤، السنة ١١، جمادى الأولى عام ١٣٧٩هـ – سبتمبر عام ١٩٥٩ م، ص: ٤١٢ وما بعدها.

وممن عارضوه أصحاب الفضيلة: الشيخ / عبد اللطيف السبكى[1] والشيخ / محمد عرفه، والأستاذ / محب الدين الخطيب[2] - رحمهم الله جميعًا -.

ومن أبرز الداعين للتقريب بين المذاهب الإسلامية الفضلاء: الوزير / محمد على علوبة باشا، الشيخ / مصطفى عبد الرازق، الشيخ / أقا حسين البروجردى، الشيخ / محمد الحسين آل كاشف الغطاء، السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوى[3].

وجماعة التقريب التى كانت من أعلامها: الإمام الراحل الشيخ / عبد المجيد سليم، الذى له جهود كبيرة، والشيخ / على الخفيف، والشيخ / عبد العزيز عيسى، والشيخ / سيد سابق، وغيرهم[4] - رحمهم الله - تعالى -.

ومن مدعميها السيد الرئيس / محمد أنور السادات - غفر الله له - خلال رئاسته للمؤتمر الإسلامى[5].

ثم أما بعد،،،

فدعوة (التقريب) بين المذاهب الإسلامية دعوة مباركة طيبة، ترسخ الأخوة الإيمانية الإسلامية، والزمالة العلمية، والوحدة الإسلامية، والنصوص الشرعية متوافرة، والشواهد متكاثرة، والاستنباطات متعاضدة.

---

(١) مجلة الأزهر العدد ٣، السنة ٢٤.

(٢) كتاب الخطوط العريضة للأستاذ / محب الدين الخطيب.

(٣) مشيخة الأزهر - مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١١٨ وما بعدها.

(٥) المرجع السابق، ص ١١٩.

ينبغى التنبيه والتنويه على أمور مهمة:

١ – ليس معنى فتوى الإمام الراحل الشيخ / محمود شلتوت، ومن أيدوه تحول المسلم السنى إلى مسلم شيعى، كلا، فليس من المقبول ولا المعقول فى المنهج العلمى السليم، والالتزام العملى الحقيقى اعتناق المسلم السنى لآراء تخص الشيعة مرفوضة من نظر غيرهم كأمور الإمامة التى يرونها أصلا شرعيًا، ولا استحلال نكاح المتعة، ولا تنقيص سادتنا الصحابة – ﷺ أجمعين، ولا الخوض فى أعراض سادتنا آل البيت – ﷺ أجمعين – ولا عصمة سادتنا آل البيت – ﷺ أجمعين –، وليس مطلوب من الشيعى المسلم اعتناق ما يراه مخالفًا لمبادئ مذهبه كالأولوية فى الخلافة الراشدة، وليس مطلوب من المسلم السنى اعتناق مبادئ الإباضية من تحفظهم على تصرفات الخليفتين الراشدين سيدينا عثمان وعلى – ﷺ – ولا البدء بخطب الجمع والعيدين بالبسملة ولا القول بفساد الصوم بالغيبة أو القول بعدم المسح على الخفين أو الاستنجاء من خروج الريح... إلخ.

المطلوب: التعاون فى الأصول العامة، والإعذار للمخالف فى الفروعيات، وإعادة النظر وفق فقه (المراجعات) وفقه (الموازنات) فى الأمور الخلافية كأعمال بحثية بوسائل علمية شرعية وبآليات البحث العلمى والمتعمدة، وضبط الاصطلاحات التاريخية ضبطًا بتأصيل وتنظير وتجرد مثل (أهل السنة والجماعة)، (الخوارج)، (الشيعة)، (الإمامة، الولاية، الخلافة).

وحصـــر وقصر ذلك فى التراث غير الموروث الآن لعدم جدواه أية حقبة تاريخية بإيجابياتها وسلبياتها تكون ذكريات الماضى، وليست عدة الحاضر ولا أملا المستقبل، والبعد التام عن قذائف: التكفير والتنابز بألقاب مسيئة، ونعوت رديئة كالبدعة والفسق ورافضة وجهمية... إلخ.

وتنحية عوادى السياسة من إشـــعال حرائق العصبيات المذهبية بين المسلمين لمزيد من إلهاء وإضعاف وإنهاك وكراهية وبغضاء وختامًا[1]: (يا ليت قومى يعلمون)

❑❑❑

(١) هلا قرأ المسلمون مصنفات نفيسة فى هذا الصدد منها: اختلاف المذاهب للحافظ جلال الدين الســيوطى، طبع ونشــر دار الاعتصـــام بالقاهرة. رفع الملام عن الأئمـــة الأعلام للإمام ابن تيمية، كتاب تاريخ التشريع، والمدخل إلى الفقه الإسلامى بجامعة الأزهر الشريف.